ترك عجم

«إن إيران تؤكد دوما على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتبذل كل مساعيها لإضفاء الشفافية وإزالة نقاط الغموض والرد على التساؤلات».

مرضية أفخم
المتحدثة باسم الخارجية الإيرانية

«إن أميركا أمامها فرصة لمحاولة اختبار الرغبة الحقيقية لإيران في مواصلة برنامجها النووي لأغراض سلمية، وفي حال رفضت هذه الفكرة فستكون غير مسؤولة».

جون كيري
وزير الخارجية الأميركي

«لم تكن هناك دولة أخرى تعاملت بمسؤولية وسخاء مثل تركيا بشأن الأزمة الإنسانية السورية، فهي تتطرق إلى وضع اللاجئين السوريين في جميع الاجتماعات الدولية».

داوود أوغلو
وزير الخارجية التركي

القضية الكردية في تركيا: الإصلاح أم السلاح

● الحكومة التركية يجب أن تستجيب لطلبات أوجلان لتجنب سيناريوهات الحرب مع الأكراد

أفصح "صلاح الدين ديميرتاش" الرئيس المشترك لحزب السلام والديمقراطية التركي، الذي يعتبر الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني، عن مضمون الرسالة التي أرسلها مؤخراً رئيس حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان إلى الحكومة التركية من سجنه في جزيرة إمرالي التركية.

باسم دباغ

❑ **اسطنبول**- عبّر أوجلان عبر رسالته عن استعداده لإنزال مقاتلي الحزب من جبال شمال العراق شريطة أن تقوم الحكومة بإصدار القوانين اللازمة التي تسمح لهم بالعودة إلى منازلهم، مكتفياً بطلبات بسيطة لنفسه منها السماح له بالتواصل مع العالم الخارجي.

وأكد دمرتاش أن الحكومة يجب أن تستجيب لطلبات زعيم العمال الكردستاني بإصدار القوانين اللازمة لضمان سلامة المقاتلين في حال إلقائهم سلاحهم؛ ولم يعلق على ردة الفعل المحتملة من PKK في حال لم تستجب الحكومة لمطالب أوجلان، لكنه نوّه بحذر إن "ردت الحكومة على رغبات أوجلان المذكورة في الرسالة فسيعتبر ذلك أمرا إيجابيا وبالتالي سنتقدم في عملية السلام، وإن لم تجب سيعتبر اقتراح أوجلان غير مقبول" مؤكدا بأن أوجلان يعتبر هذا الأمر بمثابة الخطوة الأخيرة إن حصل تقدم كان بها، وإلا ستكون الأوضاع صعبة جدا.

> ◄ **جميل بايك: "إما أن تقبل الحكومة التركية الدخول في مفاوضات عميقة ذات معنى مع الحركة الكردية وإما أن تكون الحرب الأهلية في تركيا مجددا"**

وتأتي هذه التصريحات بعد التصعيد الذي شهدته الساحة السياسية التركية على إثر التهديدات الأخيرة الصادرة عن أحد قيادات الجناح السياسي وأحد مؤسسي حزب العمال الكردستاني جميل بايك، حيث هدد بإعادة إدخال مقاتلي الحزب مرة أخرى إلى الأراضي التركية واستئناف الحرب في حال لم تقم الحكومة التركية بأي خطوة لإعادة إحياء عملية السلام المتعثرة بين الطرفين.

وهدد بايك بالقول: "إما أن تقبل الحكومة التركية الدخول في مفاوضات عميقة ذات معنى مع الحركة الكردية وإما أن تكون الحرب الأهلية في تركيا مجددا"، كما اتهم حكومة حزب العدالة والتنمية بإدارة حرب ضد أكراد سوريا بالوكالة من خلال مساندة الجماعات الإسلامية المتطرفة في سوريا، الأمر الذي نفته الحكومة التركية مرارا وتكرارا في مناسبات عدة، رغم تأكيد بعض المسؤولين بأن الأزمة السورية عرقلت الجهود التركية لإنهاء الصراع مع حزب العمال الكردستاني.

بدأ أوجلان المحادثات مع المسؤولين الأتراك في العام الماضي لإنهاء الصراع الذي كلف تركيا أكثر من أربعين ألف قتيل في العقود الثلاثة السابقة وجعل حزب العمال على قائمة الإرهاب في كل من تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. حيث تمت الدعوة في آذار/ مارس من العام الماضي إلى وقف لإطلاق النار وأمر أوجلان قواته بالانسحاب إلى إقليم كردستان في شمال العراق، لكن تم تعليق الانسحاب في الشهر الماضي على خلفية اتهام الحزب لأنقرة بعدم القيام بما يترتب عليها تجاه عملية السلام بين الطرفين.

وبعد دعاية استمرت ما يزيد عن العشرة أيام لباقة إصلاحات بقيت مجهولة المحتوى حتى الإعلان عنها، لم تحمل إصلاحات أردوغان التي أقرها البرلمان في وقت سابق من الشهر الحالي إلا الخيبة للأكراد الذين كانوا ينتظرون اعترافا بالقومية الكردية أو قوانين عفو تسمح لمن ترك السلاح في الجبال بالعودة إلى تركيا والمساهمة في الحياة السياسية، وهذا ما عبر عنه بوضوح كل من قيادات حزب السلام والديمقراطية الكردي وأيضا قيادات حزب العمال الكردستاني الذي كان آخرهم جميل بايك الذي وصف الإصلاحات بـ"الفارغة"، وقال: "إن هذه الإصلاحات لا علاقة لها بالديمقراطية" كما أكد بأنها "لا تغير في عقلية التعامل مع القضية الكردية".

واشتملت الإصلاحات الأخيرة السماح بالتعليم بغير اللغة التركية إضافة إلى بعض التعديلات في قانون الأحزاب التي سمحت للأحزاب الصغيرة بدخول البرلمان. وتأتي هذه الإصلاحات بعد خطوات جدية اتخذتها حكومة حزب الحرية والعدالة منذ استلامها للسلطة كإنشاء محطة تلفزيونية تابعة للتلفزيون الوطني التركي ناطقة باللغة الكردية وافتتاح أقسام للغة الكردية في بعض الجامعات التركية.

وتتزامن تطورات الأحداث بين الأحزاب الكردية والحكومة التركية، مع صدور تقرير في السابع من الشهر الجاري عن مجموعة الأزمات الدولية بعنوان "الذئب يبكي: ليس على المخاوف التركية أن تمنع الإصلاحات الكردية"، ويعد هذا التقرير مهما لفهم موقف الأتراك من مسار عملية السلام والحواجز النفسية التي تؤخر حلحلة الأزمة بين الطرفين، حيث يؤكد أن السبب الرئيس هو خوف حزب العدالة والتنمية من ردة فعل عنيفة من القوميين الأتراك قد تخسره شعبيته.

ويضيف بأن الشعب التركي، حسب الإحصائيات والاستبيانات، يؤيد عملية السلام وإنهاء الصراع وفق قواعد الديمقراطية، من ناحية أخرى، فإن المعارضة السياسية القومية التركية المتمثلة في حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية اتخذت موقفاً معارضاً للمفاوضات مع حزب العمال الكردستاني وللإصلاحات الموجهة للكرد، وهذه الأحزاب تمتلك شعبية لا يستهان بها في الغرب التركي، وهو ما أثبتته الاحتجاجات الأخيرة التي أثارتها أحداث حديقة "غيزي" من حيث الاعتراضات الشديدة ضد توجهات أردوغان سواء الدينية أو التي تخص القضية الكردية، مما اضطره لاتخاذ مواقف أقل انفتاحاً في القضية الكردية بدت واضحة من خلال الإصلاحات الأخيرة التي خيبت توقعات الحركة الكردية، حيث ابتعد عن أسهل الإصلاحات الممكنة، فخفّض نسبة الأصوات التي تخول للأحزاب دخول البرلمان فقط 10بالمئة من مجمل الأصوات.

كما يؤكد التقرير على الادعاءات التي تشير إلى أن معظم الأتراك خائفون من أن تؤدي الإصلاحات إلى تقسيم الجمهورية والقضاء على الهوية التركية للبلاد، فثلاثين عام من التخويف والضخ الإعلامي ضد الحركة القومية الكردية بحاجة إلى الكثير من العمل لإنهائها.

ورغم الفوضى والصراعات الكبرى التي تحيط بتركيا، يجمع الباحثون الأتراك بأن إمكانية الدخول في انتكاسات كبرى على الصعيد السياسي تكاد تكون معدومة، فمن جهة هناك النمو الاقتصادي المضطرد والإصلاحات والمحاكمات التي كبحت جماح المؤسسة العسكرية التركية، ومن جهة أخرى عضوية الاتحاد الأوروبي التي تكاد تكون الأمر الوحيد المجمَع عليه بين مختلف التيارات السياسية إضافة لفكرة رفض أي انقلاب جديد.

لا يمكن للحكومة التركية إسقاط حزب العمال الكردستاني وأنصاره من حساباتها

لقد حمل حزب العمال الكردستاني السلاح ضد تركيا عام 1984 مطالباً بإنشاء دولة كردية مستقلة في جنوب شرق تركيا، حيث يشكل الأكراد- وفق إحصائيات غير رسمية- ما يقارب عشرين بالمئة من مواطني الجمهورية التركية الذين عانوا من إنكار شديد لحقوقهم السياسية والثقافية. لكن وجهة النظر هذه تعرّضت لمراجعات كثيرة وجذرية من قادة الحزب الذين تنازلوا عن رغبة الاستقلال إلى الفدرالية ومن ثم استعاضوا عن ذلك بالتفاوض على الحقوق الثقافية وصلاحيات موسعة للحكومات المحلية في الولايات، أما الدولة التركية فلم تدخل في عملية المراجعة إلا منذ سنوات قليلة وبصعوبة بالغة مما يؤكد بأن الجمهورية التركية لازال أمامها طريق طويل من الإصلاحات.

بالتعاون مع مؤسسة أنا ANA للإعلام الجديد

باختصار

◄ انتقد رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية اللواء حسن فيروزآبادي توجهات وتصريحات بعض المسؤولين الأميركيين وطريقة نظرتهم لمصالح بلادهم، مخاطبا مسؤولي البيت البيض، هل أن الشعبين الألماني والفرنسي كانا عبيدا لكم حتى تستبيحوا التجسس على هذين الشعبين ومسؤوليهما؟

◄ أفادت أحدث التقارير الصادرة من الجمعية العالمية للصلب (WSA) بأن إيران قد سجلت نمواً في إنتاج الصلب الخام خلال الشهور الـ9 الماضية مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي، وأكدت أن إنتاج الصلب الخام يصل إلى 11 مليون و318 ألف طن خلال الشهور الـ9 الماضية، ويفوق حجم الإنتاج في سبتمبر الماضي الذي يصل إلى مليون و364 ألف طن مجموع الإنتاج الشهري للقارة الأفريقية الذي يصل إلى مليون و292 ألف طن.

◄ سيجري ملك النرويج هارلد الخامس زيارة إلى تركيا، بصفته ضيفا خاصا لرئيس الجمهورية عبد الله غول بين الخامس والسابع من تشرين الثاني/ نوفمبر، وستكون هذه الزيارة الأولى من نوعها على مستوى رئيس دولة منذ تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والنرويج عام 1926. وستركز اللقاءات على الفرص الإضافية لزيادة حجم التجارة والاستثمارات المتبادلة.

للمشاركة والتعقيب:
turk@alarab.co.uk

المخطط الإيراني لقرصنة الربيع العربي

عبّاس الكعبي

❑ "تمكّنت تونس، ولكننا عجزنا".. هذا الشعار الذي تردّد في الأوساط الشعبيّة بإيران منذ الوهلة الأولى لسقوط النظام في تونس مطلع عام 2011، وكان الشعار كافياً لأخذ نظام خامنئي التدابير اللازمة على المستوى الداخلي والخارجي، تفادياً لحدوث هزّات ارتداديّة في إيران كامتداد للثورة التونسيّة التي هزّت المنطقة بإطاحتها نظام زين العابدين بن علي. فداخلياً تخشى طهران حدوث ثورة شعبيّة عارمة مطالبة بالحريّة والعدالة وتحقيق الكرامة الإنسانيّة المفقودة، أما خارجيّاً فكثيراً ما تخشى طهران مقاومة الشعوب غير الفارسيّة.

ولمواجهة الأخطار المحدقة بها، فعّلت طهران سياستها الداخليّة والخارجيّة على أوسع نطاق لكسب مشروعيّتها وتلميع صورتها أمام الجماهير المغبونة، فجاءت بـ"حسن روحاني" إلى سدّة الرئاسة وما أطلقه من شعارات براقة عنوانها "الاعتدال"، للحيلولة دون وقوع اضطرابات شعبيّة، أما خارجيّاً فَفُتِحَت طهران جبهة جيوسياسيّة جديدة للتصدي لضغوطات أميركا وحلفائها.

ولا ريب أن مفردة "الربيع العربي" لا تبدو جذّابة بالنسبة لإيران، خاصة أنها تبدو خاصة بالعرب وليس للعجم مكانة فيها، ثم أن طهران لا زالت تبدي اشمئزازا كبيرا من موجة الغضب الشعبية عام 2009 إثر عملية تزوير الانتخابات الرئاسية لصالح "أحمدي نجاد" وعَزل "مهدي كرّوبي" و"مير حسين موسوي" قادة "الحركة الخضراء" (الربيع) وزجهما في السجن. لذا سعت طهران لتحريف المفهوم من "الربيع العربي" إلى الربيع الإسلامي كي يتلاءم وشعارها وإستراتيجيتها المبنية على أساس "تصدير ما تسمى بالثورة الإسلامية" والتي تبناها "الخميني" منذ استيلائه على ثورة الشعوب ضمن جغرافية ما تسمى بإيران عام 1979.

وأولى التهكمات الإيرانية على "الربيع العربي" تكمن في الادعاءات الفارسيّة أن "ثورات الربيع العربي مُستلهمة من ثورة الشعوب عام 1979 في إيران"، وقولها أن "إيران تعد نموذجا لجميع الثورات في الشرق الأوسط". علما أن ثورة جميع الشعوب- ضمن جغرافية ما تسمى بإيران- كان لها أهداف أخرى تتمحور حول التخلص من النظام الشمولي لـ"محمد رضا بهلوي" بالنسبة للمعارضة الفارسية وخاصة اليساريين على مختلف مشاربهم كـ"حزب الشعب" و"مجاهدي الشعب" وفدائيي الشعب" وغيرهم، أما بالنسبة للشعوب غير الفارسية كـ"الأحوازيين العرب"، "الآذريين الترك"، "الأكراد"، "البلوش" و"التركمان"، فطموحهم يتجاوز حدود الإطاحة بالنظام ويبلغ مرحلة الإستقلال والتخلص من هيمنة الدولة الفارسية.

ولكن ما يعيب تلك الثورة فقدانها للزعامة والقيادة، حتى جاء "الخميني" على متن طائرة فرنسية يقودها طيار من أب فرنسي وأم بريطانية لينزل بمطار طهران ويستولي على تضحيات الشعوب. ولترسيخ الإستبداد رفع جماعته شعار "لا حزب إلا حزب الله ولا قائد إلا روح الله"، فـ"الخميني" هو زعيم "حزب الله" أمّا "روح الله" فهو اسمه الأول، وبذلك كان إعلانا صريحا وواضحا لحكومة الفرد الواحد، فشن نظام "الخميني" حملة إعدامات وتصفيات واغتيالات رهيبة طالت المعارضة الفارسية ومقاومة العرب والآذريين والأكراد والبلوش والتركمان دون رحمة.

وربما شاءت الصدف أن يسقط نظام "حسني مبارك" بتاريخ 2011/02/11 مع الذكرى السنوية الثانية والثلاثين لسقوط نظام "محمد رضا بهلوي" في إيران، فاستغلت طهران الفرصة ليعطي "خامنئي" لنفسه الحق في توجيه خطابه للشعب المصري و"دعوته للاقتداء بالثورة الإيرانية"، فاعتبرت الخارجية المصرية تصريحات "خامنئي" على أنها تدخلا غير مقبول في الشأن الداخلي المصري.

خوف السلطات الإيرانية من زحف الربيع العربي جعلها تشبهه بالثورة الاسلامية

وعلى الصعيد الخارجي، روج قادة إيران أن أسباب الإطاحة بنظامي "بن علي" و"مبارك" تعود لفقدان المشروعية وتجاهلهما لحريات شعوبهما، الأمر الذي يتناقض تماماً وواقع النظام الحاكم في إيران المبني أساسا على مبدأ الرعب والانتهاك الخطير للحريات الإنسانية ويؤكد ذلك احتلال طهران المرتبة الأولى عالمياً في قائمة الإعدام وفقا لتقارير دولية رسمية. كما ترى طهران أن علاقة "بن علي" و"مبارك" بإسرائيل وأميركا كانت السبب في سقوطهما، ولم يند جبينها لفضيحة "عوفر غيت" وكشفها عن أكثر من مائتي شركة إسرائيلية تتعامل مع إيران.

ولنيل تعاطف الشعوب الإسلامية، أطلقت الدولة الفارسية على "الربيع العربي" تسمية "الربيع الإسلامي"، وبينت أن "هذا الربيع عبارة عن صحوة إسلامية وامتداد للثورة الإسلامية الإيرانية" على حد قولها، فإذا كان نظام "خامنئي" ومن قَبْله "الخميني" غافلاً عن الإسلام لسنوات فصحى متأخرا، فإن الشعوب العربية لم تغفل يوماً عن دينها لتقتدي بصحوة "خامنئي" المتأخرة والمبنية على أساس طائفي وتوسعي وعنصري. ثم لطالما اعتبر "الربيع العربي"، "صحوة إسلامية" من وجهة نظر طهران، فلماذا يتحول الربيع في سوريا إلى إرهاب تموله دول أجنبية وأخرى عربية كما تدعي طهران، في حين أنفقت إيران أكثر من 17 مليار دولار لدعم ترسانة "بشار" العسكرية.

وفي حال صحة الأسباب التي تطرحها طهران لاندلاع "ثورات الربيع العربي"، فإن الدولة الفارسية القائمة على مبدأ قهر الشعوب والهيمنة الإستعمارية والإختلاسات المالية الضخمة، تبدو مؤهلة أكثر من غيرها لتصحو على الحراك الكفيل باندلاع ثورة عارمة تطيح بقراصنة السلطة والأوليغارشيّة الخمينيّة القائمة على العُنف والطائفية.